المياه في المنطقة العربية: نحو تحقيق العدالة بأوجها المتعددة

هذه المقالة هي خلاصات لحوار بين فريق عمل مشروع مشترك بين غرين بيس مكتب الشرق الأوسط

ومنتدى البدائل العربي للدراسات عنوانه "**البيئة والعدالة الاجتماعية في المنطقة العربية**"

قامت بصياغته شيماء الشرقاوي الباحثة بمنتدى البدائل

تحقيق العدالة الاجتماعية والبيئية وإدارة قطاع المياه:

لا ينفصل تحقيق العدالة الاجتماعية عن فكرة الوصول للمياه، تعاني المنطقة العربية على وجه الخصوص، على الرغم من وفرة مصادر المياه وتنوعها، من إشكالية كبيرة في توفير احتياجات المياه للمواطنين وأيضا الوصول للمياه وانعدام العدالة في توزيع المياه. على سبيل المثال، في لبنان، هناك خطة استراتيجية للمياه في لبنان تعتمد على فرضية "شح المياه في لبنان" ولذا تقترح اللجوء لبناء السدود لتوفير احتياجات المياه. من الهام الإشارة إلى أن لبنان ليست الدولة الوحيدة في المنطقة العربية التي تتبع نفس الاستراتيجية في توفير احتياجات المياه لمواطنيها هناك على سبيل المثال مصر والعراق، ويطرح هذا النهج عدد من التساؤلات حول صحة الفرضية حول قلة مصادر المياه في هذه الدول، خصوصا وأنهم لا يقعون وفق العديد من الدراسات ضمن الدول التي تعاني من أزمات مائية، وبدراسة هذه الدول، يتبين أن الأزمة الحقيقية هي في إدارة قطاع المياه بشكل أساسي إلى جانب الأزمات المرتبطة بالفساد وانعدام الشفافية المتواجدة في هذا القطاع.

لذا تحت مزاعم تحقيق الأمن المائي، وفي نفس الوقت الذي تعتبر فيه هذه الدول غنية بالموارد المائية تقوم باللجوء لبناء السدود وهذا أيضا يطرح تساؤلات حول الجدوى البيئية والاقتصادية لعمل هذه المشروعات. وخصوصا أن هذه المشروعات هي مشروعات ضخمة وعادة ما تكون ممولة من قبل المؤسسات المالية الدولية أو تحالفات الشركات العالمية وهو ما يطرح شكوك حقيقية حول أولويات الجهات المسؤولة عن إدارة قطاع المياه في هذه الدول.

ومن هنا نستنتج أن هناك عدد من المعايير يجب ان تتوافر في مثل هذه المشروعات، لا يمكن للمشروعات أن تكون ناجحة إذا كانت على حساب الطبيعة وحساب التراث والحياة الاجتماعية الموجودة، وبالتالي فالأثر البيئي والجدوى الاقتصادية عاملان هامان للغاية في اللجوء للمشروعات الكبرى مثل مشروعات السدود وتنفيذها وأن تكون هذه المشروعات أيضا ذات تكلفة معقولة. إلى جانب ذلك، يجب أن يكون التعامل مع الأزمة المالية مراعي لحقوق الأفراد المختلفة الإنسانية والاجتماعية والثقافية والسياحية في مناطق عمل هذه المشروعات.

بالإضافة إلى ذلك، تواجه المنطقة العربية شكل من "تسليع المياه"، من حيث محاولات استخدام الماء كسلعة، وهذا يعتبر استخدام خطير فالماء لا يمكن استخدامه كسلعة. وعليه فتنعكس هذه الأزمة في تحديين، التحدي الأول هو الرأسمالية المتوحشة، والتحدي الثاني هو الفساد وتحديدا الفساد الحكومي. وهذه التحديات تلقي بأثارها على استنزاف الموارد الطبيعية وتحديدا المياه وهو ما سيؤثر بدوره على البيئة بشكل أوسع.

النضال من أجل المياه:

في ظل هذه الظروف في المنطقة العربية المرتبطة بانعدام العدالة الاجتماعي والبيئية في قطاع المياه، نجد في المقابل لجوء المواطنين للاحتجاجات والحملات المرتبطة بالحفاظ على حقوقهم في المياه وليس ذلك فقط بل الحفاظ على بيئتهم من أي أخطار أو مشروعات من شأنها أن تؤثر عليهم وعلى استدامة البيئة والعمران.

على سبيل المثال تأتي دائما مشروعات السدود مثل سد بسري في لبنان أو مشروعات السدود في العراق على نهري دجلة والفرات بالعديد من المخاطر المرتبطة بخسارة جزء من الرقعة الزراعية وبالتالي تعريض الأمن الغذائي للخطر، إلى جانب ذلك تدمير المعالم الأثرية أو تعريضها للخطر كما حدث في حالة السد العالي في مصر ونقل معبد أبو سمبل في أسوان، أو منطقة الأهوار في العراق. وإلى جانب ذلك هناك المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية مثل خطر الزلازل كما في حالة منطقة مرج بسري في لبنان حيث إنه كان مقرر أن يتم بناء السد هناك على فيلق زلزال. بالإضافة إلى ذلك، هناك دائمًا تساؤلات حول مقدار المياه الذي تستطيع هذه المشروعات توفيره في مقابل الأثار الخطيرة لها.

وهذا ما أدى لظهور حركات معارضة لهذه المشروعات على سبيل المثال "حملة الحفاظ عن مرج بسري" التي تعرضت للكثير من الضغوط والمضايقات لمجرد معارضتهم لمشروع السد، وفي النهاية نجحت حملات المعارضة بإسقاط تمويل مشروع سد بسري من قبل البنك الدولي، وهذا الأمر كان وراؤه نضال متراكم وتضامن ما بين الجمعيات المختلفة والمنظمات الحقوقية مثل "المفكرة القانونية" وأيضا عدد من الخبراء البيئيين والاقتصاديين الذين قدموا خبراتهم لمختلفة لمساعدة الحملات المختلفة.

هناك أيضا حملات الحفاظ على المعالم الأثرية حتى لا تتأثر بهذه المشروعات والتي تحاول الضغط تارة والتفاوض تارة أخرى أحيانا مع السلطات وأحيانا من خلال المنظمات الدولية مثل اليونسكو من أجل الإبقاء على هذه المعالم دون ضرر.

قضية المياه والسيادة الغذائية:

يغيب أو يندر النص على مصطلح السيادة الغذائية في التشريعات والقوانين في المنطقة العربية، وبالتالي من الهام الحديث حول ضرورة التأكيد على الحق في المياه وعلاقته بالسيادة الغذائية والزراعة في الدساتير والتشريعات المختلفة.

تواجه العديد من الدول في المنطقة العربية مشكلات في القطاع الزراعي نتيجة لعجز المياه وهو ما يؤثر بالسلب على هذا القطاع. لذا فهناك حاجة ضرورية لتأطير قضية المياه وربطها بإشكاليات مثل تآكل الأرض الزراعية ونتيجة ذلك على الأمن الغذائي، على سبيل المثال في مصر، هناك العديد من المحاصيل الهامة زراعيا واقتصاديا ولكنها ترتبط بشكل كبير بإتاحة الموارد المائية على سبيل المثال محصول القصب ومحصول الأرز.

وبالتالي، لا تنفصل قضية المياه عن قضية تحقيق العدالة الاجتماعية، خاصة وأن هناك العديد من الحالات في منطقتنا العربية. وهناك عدد من الأبعاد أيضا المرتبطة بقضية المياه، ومنها إدارة الموارد المائية وأزمة الزراعة وتحديدا عند صغار المزارعين وهي ما تخلق عدم عدالة في توزيع المياه.